مؤسسات المجتمع المدني والبناء السياسي في العراق

الأستاذ المساعد الدكتور
نبيل محمد سليم
رئيس قسم الدراسات الاستراتيجية
مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد

تمهيد:

مع نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين، اخذ موضوع المجتمع المدني وبناه ومؤسساته والمنظوين فيها وبعض قياداته وأعضائه الفاعلين والبارزين، يتصدر الأدبيات الفكرية والثقافية السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية. فيما تناقلته وسائل الاعلام المختلفة لاغراض وغايات اختلفت باختلاف توجهاتها ومراميها، ولما تزل الكثير من الدوائر الرسمية والشعبية توليه اهتماماً ملحوظاً، وستستمر في ذلك على ما يبدو الى وقت ليس بالقصير نسبياً، وإن كان لكل منها دوافعه وأهدافه خاصة ما بين الخارج والداخل، على أساس ان المناداة للاخذ به في الدول والمجتمعات الاقل تقدماً وتطويره في الدول المتقدمة أصبح ضرورة من ضرورات تطور المجتمعات الانسانية باتجاه ترسيخ وتكريس قاعدة المشاركة السياسية وتوسيع مساحتها واحترام حقوق الانسان في مجتمعات تقوم أو تقام على أساس سيادة القانون والمؤسسات الدستورية الشرعية للدولة. ذلك ((إن أي مجتمع لا يمكن أن يكون مدنياً أو متحضراً ما لم يكن قائماً "سياسياً واجتماعياً واقتصادياً" على مبادئ القانون. كما وإن أي دولة لا يمكن أن تكون إدارتها ناجحة ما لم تكن دولة قانون بكل ما يحمله هذا المصطلح من معنى واسع وشامل))[١]. هذا ناهيك عن ((إن قوة أي مجتمع لا تقاس فقط بما يملكه ذلك المجتمع من وسائل تقنية ومادية، بل بما يملكه أيضاً من تشريعات قادرة على حمايته وتنظيمه وتطويره))[٢]. ولكي تكون هذه التشريعات قادرة على تحقيق إغراضها الاساسية (حماية وتنظيم وتطوير المجتمع)، يجب ان تتوافر على شروط أساسية، لعل في مقدمتها:

إحترام إرادة الفرد، إحترام مبدأ النظام العام، إحترام مبدأ المشاركة السياسية لجميع المواطنين وإعتماد الحوار الجاد والموضوعي سبيلاً وحيداً للتفاهم لحل الخلافات القائمة والمحتملة.

---

[١] جواد كاظم الهنداوي، بحوث في القانون والسياسة، الطبعة الاولى، دار الرافدين، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥، ص٩.
[٢] المصدر نفسه، ص٩.

ولا شك في ان مؤسسات المجتمع المدني يمكن أن تلعب دوراً مهماً في كل ذلك بشكل أو باخر وبدرجة أو باخرى وبصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويزداد دورها أهمية في وضع كذلك الذي يمر به العراق للتأسيس لعصر جديد، خاصة وأن من الظواهر المصاحبة للتغيير الذي شهده هو تأسيس المئات من تلك المؤسسات وفي مختلف المجالات، الأمر الذي يثير التساؤل، وأحياناً الشكوك، حول مدى جدية وقدرة هذه المؤسسات على الاسهام في تحدي اعادة بناء العراق على أسس صحيحة ومتينة؟

١. مفهوم المجتمع المدني:

إن مفهوم المجتمع المدني، شأنه شأن الكثير من المفاهيم الانسانية التي تعبر عن ظواهر سياسية واقتصادية واجتماعية نضجت ظروفها واستكملت شروطها وتحددت دلالاتها في الغرب بشكل خاص، فقد إرتبط المفهوم في الثقافة الاوربية بالتطور الذي شهده المجتمع الاوربي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في ميادين التجارة والصناعة والعلوم. ناهيك عن إرتباط عصر النهضة ذاك بافكار تمحورت حول (نظريات العقد الاجتماعي) لهوبز وجون لوك وجان جاك روسو، التي كان لها أثرها في توجيه التطورات في المجالين الاجتماعي والسياسي اللذين حتمهما الحراك الاجتماعي الذي نجم عن التطورات التي حصلت في مختلف الميادين. وبفعل التطورات التي شهدها كل ميدان وتفاعلها مع غيرها في الميادين والمجالات الاخرى، تراجعت السلطة الدينية التي كانت سائدة لتحل محلها السلطة المدنية. وتغيرت العلاقات الاسرية ((بفعل الانتقال من المجتمع الزراعي الى المجتمع الصناعي، وحلت محلها الشركات والنقابات والجمعيات، وهيمنت التجارة ومنطقها، فتعززت الفردية من جهة، وساد التبادل والاعتماد المتبادل الذي تؤسسه المصلحة الخاصة من جهة ثانية))[٣]. وقد شكل حاصل هذه التفاعلات مضمون مفهوم ((المجتمع المدني))[٤].

وعلى الرغم من ان تفاصيل مسيرة التطور لم تكن واحدة في كل المجتمعات الاوربية، إلا أنه من الواضح أنها طورت مفاهيم متقاربة لمجتمع مدني يقوم على مجموعة من العلاقات والروابط والتفاعلات تجاوزت فيها أنماط العلاقات التقليدية والانتماءات العرقية والقومية والمشتركات اللغوية والدينية وصلات القرابة والجوار وغيرها، لتحتوي الجميع بعدّهِم أفراداً في مجتمع واحد، وحتى الجماعات في أطر مهنية ووظيفية جديدة، وفي إطار قانوني مؤسساتي منظم يقوم على أساس المواطنة والمصلحة العامة في اطار الدولة الواحدة. وقد شكلت المنتديات الفكرية والثقافية والاتحادات والنقابات المهنية جزءاً رئيساً ومهماً من منظومتها المفاهيمية ومن ثم منظومتها المؤسساتية وآليات إقامتها. المجتمع المدني إذن، واقع اقتصادي إجتماعي سياسي ثقافي تتضافر في تكوينه عدة عوامل بفعل التطور الداخلي للمجتمع، وبفعل النضال من أجل تحقيقه عبر مطالب في مقدمتها حقوق الانسان وحرياته ومواطنته وحقه في المشاركة السياسية الكاملة وغيرها[٥].

---

[٣] محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة الى الاصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٧٣.

[٤] المصدر نفسه، ص١٧٣.

[٥] انظر، المصدر نفسه، ص١٧٤.

هذا السياق للتطور باتجاه تحقيق المجتمع المدني جرت محاولات في البلاد العربية لمقاربته بصيغة او باخرى منذ القرن التاسع عشر من خلال تنظيمات وحركات وجهود فكرية وثقافية، الاصلاحية منها بشكل خاص، لمواكبة حركة التطور التي شهدتها اوربا ومحاكاتها على أمل تحقيق نوع وقدر من النهضة لهذه البلاد كتلك التي حصلت في اوربا. ولما كانت التطورات التي شهدتها البلاد العربية مختلفة عن تلك الاوربية، فانها لم تفض الى نفس النتائج، خاصة وأن تلك التطورات كانت بتأثير خارجي وليس نتيجة تطور طبيعي اقتصادي وسياسي واجتماعي يمكن أن يؤدي الى تغيرات جوهرية في نمط العلاقات التقليدية لتؤدي فيما بعد الى بلورة مجتمع مدني عربي إذا جاز التعبير.

وإذا كان مفهوم المجتمع المدني في الغرب قد تحدد تدريجياً عبر آلية التحول الديمقراطي من ناحية الشكل، وعبر التأسيس لحق الشعب في المشاركة السياسية وحقه في انتخاب حكامه ومن ثم مراقبتهم ومساءلتهم ومحاسبتهم، من ناحية المضمون الفعلي للتحول، والطبيعة الانسانية له، فان المفهوم لم يرتقِ حتى الان الى ذات المضامين والعناصر والأسس في البلاد العربية، ولازالت المسألة غير محسومة وهي محل خلاف وجدل فكري وبحثي لتحديد المفهوم الذي يثير إشكاليات مختلفة تتعلق بالعديد من القضايا. فبالاضافة الى ما يثار حول المدلول اللغوي للمفهوم وما إذا كان هناك مجتمع عسكري مقابل المجتمع المدني او الريفي والحضري المديني، هناك من القضايا ما هو اكثر إثارة للجدل تتعلق بشرعية السلطة والمشاركة السياسية والممارسات الديمقراطية والسلوك الاجتماعي والسياسي للفرد والجماعة ودورهم في تنظيم وادارة شؤون حياتهم بدءاً بالفرد مروراً بالجماعات الاجتماعية والاثنية والقومية، وإنتهاءاً بالتنظيمات والمؤسسات غير الحكومية من تجمعات ونقابات واتحادات ومنتديات سياسية واقتصادية وثقافية ومهنية، وحتى الاحزاب التي هي خارج السلطة. هذا ناهيك عن الاشكالات المتعلقة بوظائف ومهام السلطة ذاتها، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وما بين هذه وتلك من تداخلات.

واذا كانت المشكلة في قيام مجتمع مدني تكمن في نوع وطبيعة ومضمون التحولات الضرورية للانتقال بالمجتمع الى الوضع الذي يمكن معه وصفه أو عدّهُ مجتمعاً مدنياً على أساس المعايير السائدة في الوقت الحاضر ولو نسبياً، فان ثمة مشكلة أخرى ترتبط بها ولا تقل تعقيداً عنها، وهي: كيفية حدوث أو اجراء مثل هذه التحولات؟ وهل ينبغي لهذه التحولات أن تكون طبيعية نتيجة لتطور المجتمع بإرادته، أم يمكن أن تكون بفعل ودفع وارادة خارجية؟ ثم من يمثل الارادة الداخلية ويعبر عنها. هل هي النخب الحاكمة مع الاشكالات التي تثار حول شرعيتها وإرتباطاتها، أم هي قوى المجتمع وتياراته وشرائحه المختلفة، وهي الاخرى ليست بمنأى عن بعض الشكوك حول قدراتها ورغباتها وجديتها على قيادة تحولات جدية بهذا القدر والأهمية؟ وخاصة في ظل غياب طبقة وسطى قادرة فعلاً على إحداث التغيير وقيادته وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة.

ومن الطبيعي أن تكون التحولات بارادة داخلية ولكن كيف؟

إن التحولات في البلاد العربية بالظروف والطريقة التي تمت بها في اوروبا ليست ممكنة إن لم تكن مستحيلة. فلا الاوضاع الدولية تسمح بذلك، ولا الاوضاع في هذه البلاد تتيح مثل هذه الامكانية.

وإذا ما خططت هذه البلدان أو سلكت طريقاً يمكن أن يؤدي الى إحداث تحولات مجتمعية حقيقية وفعلية وبالاتجاه الصحيح الذي يفضي إليها عن طريق تنمية مدروسة شاملة ومتوازنة مثلاً، فمن المشكوك به أن يكون مسموحاً بها من قبل بعض الاطراف الدولية المتنفذة في النظام الدولي، لأن أي تحول يصب في تعزيز وتقوية الذات الوطنية يعد متعارضاً مع المصالح القومية لهذه الاطراف. هذا بالاضافة الى إنه يتنافى مع المصالح الخاصة للسلطات الحاكمة فضلاً عن الحاشيات الفاسدة والفئات الطفيلية التي تعيش على فساد الانظمة وسوء إدارة وفساد مؤسساتها ومؤسسات الدولة.

لاشك إذن إن عملية التحول المطلوبة ليست بالسهلة وتكتنفها صعوبات وتحديات وتعقيدات جمة، لكن ذلك، ليس مبرراً، ولا ينبغي له أن يكون، للتخلي عنها أو لسلك طريق يؤدي الى تحول وهمي أو مشوه. وبتقديرنا، إن عملية التحول ممكنة وليس في الضرورة بالطريقة التي تمت بها في اوروبا والغرب، لكنها تتطلب:

أولاً: قناعة عامة راسخة في ضرورة التحول، وإرادة وطنية مصممة على تحقيقها على أساس المصلحة العامة.

ثانياً: أهداف واضحة ومحددة للغاية من التحول.

ثالثاً: آليات كفوءة ومقتدرة تقوم بعملية التحول وقيادتها من أصحاب الفكر والمؤسسات الخلاقة، التي تجيد وتحسن التفكير في عملية أو عمليات التغيير والتجديد التي ينبغي لها أن تستمر من دون توقف.

رابعاً: طبقة وسطى حقيقية وفاعلة تشكل مادة التغيير وأداته.

خامساً: والمأسسة لنظام حكم صالح وعادل يحارب الفساد في مؤسسته قبل المؤسسات الاخرى، عند ذاك يمكن القول بامكانية إقامة مجتمع مدني حقيقي أو (المجتمع البناء).

وعلى إفتراض أن الرغبة في إقامة مثل هذا المجتمع قائمة والارادة لتحقيقه متوفرة والهدف منه واضح ومحدد، فانه يتطلب وجود مؤسسات غير مؤسسة الدولة ودوائرها وأجهزتها، وبذا يصبح من الضروري التوقف عندها.

٢. مؤسسات المجتمع المدني:

إن اقامة المجتمع المدني يدعو الى القول بالحاجة لوجود مؤسسات تنتظم في إطار من القيم في مقدمتها العقلانية والموضوعية في تنظيم المجتمع بعيداً عن أي تطرف فكري وعقائدي، وظيفتها إشاعة وتكريس الحوار والمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة واحترام الحقوق والحريات، والتعبير بشكل أو بآخر وبدرجة أو بأخرى عن إرادة الشعب.

وتثير مؤسسات المجتمع المدني بحد ذاتها إشكالات لا تقل عن تلك التي يثيرها مفهوم ذلك المجتمع في البلاد العربية. مثل هذه الاشكالات تكشف عنها الاراء المتعددة لتقنين المفهوم. ومن تلك الاشكالات ما يتعلق بكون هذه المؤسسات نتاج تجربة الغرب والمجتمع الغربي الذي يختلف عن المجتمع العربي وواقعه وخصوصياته، ويترتب على ذلك ان المفهوم ينبغي أن يخرج من إطار (المجتمع المدني) كونه انموذجاً غربياً وإعادة

صياغته عربياً في إطار (المجتمع الاهلي) الذي يشمل الجماعات المهنية والحرفية والطرق الصوفية والاوقاف الاسلامية[٦].

ومنها ما يعد المجتمع المدني، مجتمع المدن قبل كل شيء، وبالتالي فان مؤسساته هي "تلك التي ينشئها الناس فيما بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فهي إذا مؤسسات إرادية أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها (وقد) يملونها أو ينسحبون منها"[٧].

بهذا المعنى عدها محمد عابد الجابري، مؤسسات خاصة بالمدن مستبعداً منها (مؤسسات المجتمع البدوي والقروي)، وإنها طوعية ارادية فردية في الانتماء اليها أو الانسحاب منها. كما استبعد منها المؤسسات ذات الانتماء التقليدي مثل الاسرة أو العشيرة أو القبيلة أو الطائفة.

وهناك من يرى أنها تشمل كل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل كل في ميدانها مستقلة عن سلطة الدولة بقصد تحقيق أغراض متعددة، كأن تكون سياسية تدور حول المشاركة السياسية والمساهمة في صياغة السياسات العامة وصنع القرار، أو أغراض نقابية مهنية أو ثقافية أو إجتماعية[٨].

ومن الاشكالات أيضاً. ما إذا كانت مؤسسات المجتمع المدني ضرورة ضمنية للتحول الديمقراطي وعد ذلك شرطاً لاقامة المجتمع المدني. وعلى هذا الاساس هناك من يرى في (الجماعات السياسية) مفهوماً أكثر تعبيرٍ عن الحالة العربية ونمط الديمقراطية القائمة على التنافس النخبوي. وإن أفضل مدخل للتحولات الديمقراطية، يمكن ان يكون بالتزام النخب السياسية بالديمقراطية[٩].

إن أهمية مثل هذا الطرح تكمن في دعوة النخب السياسية الى قيادة عملية التحول الديمقراطي بقناعة وارداة من ناحية، ومن ناحية اخرى، قطع الطريق أمام الحجج والمبررات التي تساق تحت دعاوى التخلف وعدم نضوج الشروط الموضوعية لحدوث مثل هذا التحول أو حتى القول بعدم إمكانية تحقيقه للاسباب التي ذكرت فيما سبق.

وعلى أية حال، فان الاشكاليات السابقة وغيرها حول مفهوم المجتمع المدني وشروطه ومقتضياته أو حول مفهوم مؤسساته واهميتها لن تحول دون أن يستمر في فرض نفسه فكرياً حتى يجد له أرضية أو بيئة من الواقع الاجتماعي تدعمه بافراز نخبة اجتماعية قادرة على إنتاجه والتأسيس له وتكريسه كقيمة مقبولة من المجتمع بشكل عام ويحرص على الالتزام والتقيد بها بانتظام وبشكل مستمر، وهو أمرً ليس سهلاً على الاطلاق لكنه وفي ذات الوقت ممكنً وليس بالمستحيل إذا ما جرى توفير الشروط الموضوعية له للانطلاق، ولعل منها:

---

[٦] انظر، وجيه كوثراني، المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول (المجتمع المدني العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص١٢٠.

[٧] محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص١١٦.

[٨] خير الدين حسيب، الندوة الفكرية حول (المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص٣٧.

[٩] وحيد عبد المجيد، المجتمع المدني-مفهوم فقير واستخدام افقر-، في، متروك الفالح، المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في البلدان العربية-دراسة مقارنة لاشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٣٠.

٢-١- إن أي تصور للوصول الى حالة المجتمع المدني أو صورة للمجتمع المدني، يجب أن يأخذ بعين الحسبان ضرورة التفكير الجدي بالتغيير وأهميته لتحقيق ذلك.
٢-٢- إن مثل هذا التغيير لا ينبغي له أن ينحصر أو ينصرف الى الشكل فقط على أهميته، وإنما أيضاً، وهو الأهم، أن يمتد الى مضمون التغيير.
٢-٣- ان من بين أهم مضامين التغيير ما يتعلق باصلاح السلطة من حيث طريقة تداولها وطريقة ممارستها وكفاءة ونزاهة مؤسساتها ومساءلتها ومحاسبتها وإستقلالية المؤسسة القضائية لتحقيق العدالة الاجتماعية.
٢-٤- إن التغيير يتطلب أيضاً ايجاد مؤسسات مجتمع مدني تقام على أسس صحيحة ويجري تفعيل دورها في المجالات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.
٢-٥- إن توفير مثل هذه المؤسسات لا يعني بالضرورة تحقيق التغيير الذي يفضي الى مجتمع مدني. فالامر يتعدى مجرد ايجاد مؤسسات الى عقلية تؤمن بالتغيير ودوافعه وأهميته ومن أين يبدأ والى أين يجب أن ينتهي وكيف؟ وأن يجري ممارسة كل ذلك سلوكاً.
٢-٦- ضرورة إقتران ذلك وتلازمه مع دور مسؤول للدولة للعلاقة العضوية بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني، وذلك عبر توفير البنى والمستلزمات الأساسية والبيئة الموضوعية لعملية البناء المشتركة.

وبنفس القدر من الأهمية ينبغي أن يكون محور عمل هذه المؤسسات قائماً على:

أ. احترام وضمان حقوق المواطنين وحرياتهم والالتزام بمبادئ سمو وسيادة القانون. وهو ما يتطلب استقلال القضاء.
ب. العمل على دعم آليات التفاعل في صياغة وإدارة وتنفيذ السياسات العامة.
ج. الشروع ببرامج التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة والعمل على انجاحها.

وغني عن القول، إن قوة الدولة لم تعد تقاس بما تمتلكه من قوى تقليدية عسكرية واقتصادية وغيرها، وإنما ايضاً برصانة وقوة مؤسساتها، وأخيراً أصبحت مؤسسات المجتمع المدني وفاعيلتها مظهراً من مظاهر قوة الدولة هي الاخرى، ناهيك عن سعة وفاعلية مشاركة مواطنيها في تقرير الشؤون العامة كونهم الشعب صاحب الحق والارادة والسلطة الحقيقية الذي يضفي الشرعية على سلطتها ووظائفها وأدائها. لكن المسألة ليست بهذه البساطة. فلا الدولة تثق بالمجتمع ولا المجتمع يثق بها بسبب سياساتها وتغييبها للمؤسسات الوسطية، مؤسسات المجتمع المدني.

٣. الدولة والمجتمع المدني:

يتفق الكثير من الكتاب والباحثين العرب على إن جوهر مشكلة المجتمع المدني تتمثل في توسع سلطات الدولة لتشمل كل مجالات الحياة والمجتمع، وتحولها من مؤسسة لتنظيم وإدارة شؤونه وتلبية إحتياجاته بحكم التطور الطبيعي، الى جهاز رقابة مستمرة وعائقاً أمام حرية الافراد وحرية عمل المؤسسات، خاصة بعد إقرار سلطة الادارة في حل مثل هذه المؤسسات بدلاً من سلطة القضاء. ومع مرور الوقت وفي ظل تغييب المؤسسات الوسيطة من تنظيمات سياسية واجتماعية ونقابات واتحادات مهنية ومنتديات ثقافية وغيرها، أصبح المجتمع مجرد تابع ملحق بالدولة. وكان القضاء على الأسس المادية لمؤسسات

المجتمع المدني على قلتها وبساطة أنشطتها، واحدة من السياسات التي درجت على إتباعها الدولة لفرض سيطرتها الشاملة على المجتمع. وباضعاف المعارضة السياسية تم إخضاع المؤسسات السياسية وتطويعها لتكون في خدمة الدولة، أو بكلمة أدق الانظمة الحاكمة المتحكمة بالدولة، وليس المجتمع[١٠].

وكانت النتيجة أن فقدت مؤسسات المجتمع المدني فاعليتها وكفاءتها بعد أن فقدت إستقلالها كمؤسسات وسيطة بين الافراد والدولة. وفي إطار سعيها لتسييس المجتمع المدني، قادت الدولة المجتمع الى الانهيار. فقد أدى تحويل أي سلوك أو نشاط فردي أو جماعي، ثقافي أو إجتماعي أو اقتصادي، الى نشاط ذي طبيعة سياسية، الى قيام الدولة الشمولية والسلطة المطلقة. وبالقضاء على قوانين العمل الاقتصادي وقوانين التفاعل الثقافي والفكري وقوانين التراتب والتواصل الاجتماعي. وباحلال بيروقراطية الدولة محل العناصر الفاعلة في كل ثنايا المجتمع أصاب الشلل كل شيء، ووجدت الدولة نفسها في مواجهة المجتمع على الرغم من ضعف خلاياه الحية وقواه التي كان يمكنها دفع المجتمع والحياة الى أمام[١١]، ويمكن القول أنه لو قدر لتلك القوى أن تتطور بشكل طبيعي لا نسحب ذلك على الدولة ايضاً. ذلك ان الدولة والمجتمع المدني متلازمان. فلا وجود للمجتمع المدني من دون حماية الدولة له، ولا بناء مجتمع مدني ممكن دون بناء الدولة. ومن ثم فانه من غير الممكن فهم مشاكل المجتمع المدني العربي في شكله الراهن إلا بفهم مشاكل الدولة العربية في صورتها الراهنة ايضاً والتصدي لابعاد الأزمة المركبة والمعقدة التي تمر بها والتي يمكن إرجاعها الى عدة عوامل متفاعلة منها:

تخبط سياستها وعجز بناها ومؤسساتها عن حل المشاكل الموروثة والمستحدثة وإخفاقها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية[١٢].

ولعل واحدة من أهم مشاكل هذه الدولة هي إحجامها عن إعتماد الطروحات العلمية التي يمكن أن توجد أفضل المسالك والخيارات والنتائج بشكل موضوعي وواقعي. ذلك ان اغلب التحديات التي تواجه المجتمعات هي بالاساس تتعلق بجمع المعطيات وإدراكها والثقة في إمكانية ايجاد الحلول الجدية لها. وتأشير المشاكل وتحديدها وحل الخلافات والصراعات عملية لها علاقة وثيقة بملاحقة ومتابعة الحقائق. والمؤسسات العلمية هي الوحيدة التي لها القدرة على التعامل معها بروح موضوعية مجردة لأنها مبنية ليس على أساس رصد التغيير ومراجعته فقط، وإنما ايضاً على أساس توفير آلياته وتوجيهه بعد وضع الحلول والبدائل له.

وهنا نأتي الى النقطة الجوهرية، فالحاجة الى التطور والتغيير الطبيعي يتطلب نمو وإزدهار القاعدة العلمية للمجتمع. وهذه بدورها تحتاج الى بيئة صحيحة وصحية لكي تزدهر[١٣]. بعبارة أخرى إن المؤسسات العلمية لا تستطيع أن تقوم بدورها في التغيير

---

[١٠] انظر، ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢٨٤-٢٨٥.

[١١] المصدر نفسه، ص٢٨٥.

[١٢] المصدر نفسه، ص٢٨٧- ٢٨٨.

[13] Vide: Warren Bennis, Philip Slater, The Temporary Society under the Impact of Accelerating change, Jossey-Bass publishers, San Francisco, 1998, p.12.

بشكل طبيعي وبدون عنف إلا إذا توفرت بيئة تسمح بالحوار وبقبول الرأي الاخر مهما كان مختلفاً. فالعلم يشجع ويهذب وجهة النظر السياسية التي تدعو الى المساواة والحرية والتعددية وحقوق الانسان، وهو يؤكد ويبرز حرية الرأي ومعارضته بغرض الوصول الى أفضل النتائج والحلول. وهو ضد كل أشكال الدكتاتورية والعقائد الجامدة ودوران وتداول الامور بشكل ميكانيكي والطاعة العمياء للطروحات والتصرفات التي يأتيها البعض فرداً كان أو جماعة أو مؤسسة دون نقاش وقناعة تامة بها. وقد وجد علماء الاجتماع، إن الناس يسعون ويبحثون عن الحرية والعدالة والإحترام عندما ينتشر العلم بينهم على وجه الدقة والتحديد. وباختصار فان واقع المجتمعات الاخرى يشير الى إن الطريقة الوحيدة التي يمكن للمجتمع أن يؤمن من خلالها وضعاً طبيعياً للتطور والتغيير، هي بايجاد الظروف والشروط التي يمكن للعلم والمؤسسات العلمية أن ينتعش ويزدهر فيها، وهذا يعني توفير الديمقراطية الاجتماعية والسياسية[١٤].

٤. العراق والحاجة الى المجتمع المدني:

إبتداء نجد أنه من الضرورة والأهمية بمكان، تجاوز الفهم السائد للمجتمع المدني على إنه ذلك المجتمع الذي يقف على الضد من الدولة وفي مواجهتها وإن تلك هي وظيفته. فمن الخطأ بتقديرنا فهم تفاعل المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية، مع الدولة ومؤسساتها المختلفة هي الاخرى وسلطاتها وخاصة التشريعية والتنفيذية، سواء كانت عبر السلطة القضائية التي يفترض أن تكون الجهة المستقلة للفصل في الخلافات التي قد تنشأ بين الطرفين، أو من خلال التفاعلات المباشرة بعيداً عن السلطة القضائية، من الخطأ فهمها أو عدها صراعاً من أجل الغلبة.

ومع أن تلك التفاعلات يمكن أن تأخذ صيغاً مختلفة من التعاون والتنافس وحتى الصراع، إلا إنها يجب أن تؤخذ في إطار الحياة السياسية وضرورات المشاركة الواسعة فيها من قبل أبناء الشعب كافة بغض النظر عن إنتماءاتهم، وفي إطار العمليات السياسية التي تتضمنها والتي يفترض في النهاية أن يكون الهدف منها لدى الطرفين الدولة والمجتمع المدني هو تحقيق المصلحة العامة للشعب والوطن.

وعلى الرغم من إن طبيعة التركيبة والعلاقات الاجتماعية في معظم دول الجنوب والدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص، تسمح بأن يأخذ هذا التفاعل طابع التعاون أكثر من أي شيء آخر وخاصة الصراع لما للقيم المعنوية والروحية من دور مهم يطغى في كثير من الاحيان على الاعتبارات المادية التي تطبع علاقات المجتمع المدني بالدولة في المجتمعات الغربية ويدفعها باتجاه أن تكون أكثر حدة في مواجهة أحدها للآخر، إلا إن مخرجات الاخيرة من مثل هكذا تفاعلات لا تقارن بمخرجات نظيراتها في بلداننا مع أن علاقتها بالدولة كانت ولما تزل أقرب الى التفاهم منها الى المواجهة والى حد بعيد. فالمكاسب التي تحققت للعمال والفلاحين والمهنيين والشباب والطبقات الوسطى من الموظفين والاطباء والمحامين والجماعات الاجتماعية والعلمية مثل اتحادات الكتاب وجماعات أنصار البيئة وحقوق الانسان ونصرة المرأة وغيرها الكثير، عكست طبيعة هذه العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الغرب.

---

(14) **Ibid., p.12.**

وعلى العكس من ذلك كانت مركزية السلطة الشديدة وحساسية الانظمة السياسية العربية وهواجسها الأمنية بسبب طريقة الوصول الى السلطة وحجم وطبيعة التحديات الداخلية والخارجية، كلها وغيرها قد قيدت حدود التفاعل بين الاثنين لتأخذ صيغة العلاقة بينهما طابع التوجيه ان لم يكن التبعية. ومن ثم لتحول دون المشاركة والمساهمة الفعلية في إدارة الشؤون العامة وفي صياغة وتنفيذ السياسات العامة.

ولأن جوهر المجتمع المدني عبارة عن مجموعة من الروابط والعلاقات والتفاعلات التي تتجاوز الروابط والعلاقات التقليدية في الانتماء الى عرق أو قومية بذاتها أو الى اللغة أو الدين أو الجوار، لتضم أفراد المجتمع في إطار مؤسسي ينتظم على أساس المواطنة والمصلحة العامة في إطار الدولة الواحدة، ولأن مجتمعاً قائماً على هذه الأسس أثبت فاعليته في التعبير عن مصالح الناس وحقوقهم والمطالبة بها والمشاركة في تحقيقها وفي مواجهة السلطة إذا ما تجاهلتها أو تصرفت خلافاً لمقتضيات هذه المصلحة، فإن المسألة لم تعد ولا ينبغي لها أن تكون حول أهميتها لان تلك يجب أن تكون قد حسمت منذ وقت، وإنما حول الأسس المتينة التي تقوم عليها وكيفية تفعيل دورها لمصلحة المجتمع والدولة على حد سواء.

وبقدر تعلق الامر بالعراق فان موضوعة المجتمع المدني تجاوزت بتقديرنا كونها حاجة الى كونها ضرورة ملحة، خاصة وأن البلاد تمر بمرحلة تغيير واسع وشامل، الأمر الذي يتيح فرصة ثمينة لاستثمارها في إرساء بناء جديد راسخ ومستمر لتجاوز تعقيدات وتحديات واخطاء الماضي القريب والبعيد في تاريخ تطور هذا البلد.

وبغض النظر عن الطريقة التي تم فيها التغيير وتداعياتها وإسقاطاتها، فان واقع الحال والمصلحة العامة يفرضان العمل على صياغة مشروع سياسي واقعي ومتوازن يحفظ الحقوق والحريات ويتيح للشعب رقابة ومساءلة السلطة وحق اختيارها وتغييرها بوسائل سلمية، ودفع التغيير باتجاه تنفيذ مثل هذا المشروع. على إن ذلك كله لا يمكن بمجرد توجيه النقد سواء للتغيير شكلاً ومضموناً أو لآلياته أو نتائجه، وإنما بايجاد البديل القادر على ايجاد الحلول الحقيقية للتحديات والمشاكل والسياسات التي حالت ولما تزل دون تقدم المجتمع، وتطوير منظومات سياسية واقتصادية واجتماعية قادرة على توليد بنى جديدة ومتجددة تجعل من التطور عملية مستمرة وفقاً لمتطلبات المجتمع وإحتياجاته. ويبدو أن المجتمع المدني ومؤسساته وحدها التي يمكن أن تنهض بمهمة كهذه شرط أن يكون مجتمعاً حقيقياً. وفي ظروف كالتي يمر بها العراق يكتسب وجوده إي المجتمع المدني أهمية إستثنائية للاسباب الآتية:

٤-١- وضع الأزمة المتفاقمة، إن لم نقل الكارثة، التي يمر بها العراق بسبب الاحتلال وسياساته وإجراءاته وما ترتب عليهما من نتائج سلبية، التي يجب أن تدفع الجميع والنخب الواعية بشكل خاص الى البحث عن المداخل والمسالك الواقعية والموضوعية التي يمكن أن تخرج البلاد من الوضع الذي تمر به ووقف تداعياته، ووضع القواعد الاساسية لبناء جديد. وهذا يعني تعزيز البنى التي تؤسس لثقافة وقيم تتناسب مع التطور والقيم الاساسية، وتحل محل تلك المشوهة التي استوطنت في المجتمع وسادت فيه منذ عقود. ثقافة تعترف بالآخر كما هو لا كما نريده،

وتؤمن بالحوار للتفاهم حول ما هو مختلف عليه أو ما يمكن الاختلاف عليه، ويحق الجميع المشاركة في الحياة السياسية وبحقهم في التعبير عن إرادتهم دون قيود. وكلها لا يمكن تصور تحقيقها دون وجود مجتمع مدني ومؤسسات منظمة ومتماسكة وفاعلة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمعناها العام والشامل.

٤-٢- إنه ومن خلال المجتمع المدني يمكن تجاوز الكثير من الأطر والعلاقات التقليدية في المجتمع العراقي التي فرضت ولا تزال قيوداً غير موضوعية على الحياة السياسية وعملياتها برمتها ومؤسسة السلطة واجهزتها بشكل خاص. كما إن الكثير من تلك الاطر لم يعد يتناسب مع روح العصر.

وتشير الوقائع في كثير من البلدان الى قدرة المجتمع المدني على إمتصاص التوترات الناجمة والتي تنجم عن الاختلافات العرقية والدينية والطائفية والمناطقية والحزبية وغيرها، وذلك من خلال تركيزه على مبدأ المواطنة، حيث تكون علاقة الفرد مع غيره من الافراد والجماعات وحتى علاقة جماعة ما بغيرها، على أساس الانتماء لوطن واحد وليس لأى من الاعتبارات أو الانتماءات الثانوية أو الخاصة الاخرى، وعلى أساس التساوي في الحقوق والواجبات والفرص وفي الخضوع للقانون والامتثال لأحكامه. وحيث يكون الفرد مواطناً له حق التعبير عن إرادته بحرية والمحاسبة على إنتهاكها، وليس مجرد تابع مسلوب الارادة لشخص أو جماعة أو فئة. ويكون مع غيره مواطنين لهم حقوقهم وحرياتهم في إطار قانون يسري على الجميع ويحترمه الجميع دون أي إستثناء.

كما أن المجتمع المدني يمكنه إحتواء أشكال التنوع القومي والاثني والطائفي التي تميز المجتمع العراقي، ويوفر لها إمكانية المشاركة الواسعة والفعلية التي تتيح للجميع المساهمة في تنظيم وإدارة شؤونهم والمشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات العامة التي تحقق مصالحهم وأهدافهم، مشاركة لا تكتسب أهميتها ودفعها من موجة الديمقراطية التي تجتاح العالم ومن إملاءات القوة المحتلة أو المسيطرة أو المتنفذة، وإنما من ظروف المجتمع العراقي الخاصة ومسيرة تطوره التاريخي في السياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية، ومن كونه مجتمع ينطوي على قيم وثقافة مختزنة في الوعي واللا وعي الجمعي للغالبية من شعبه التي تبلورت عبر قرون طويلة من التعايش المشترك، ويشكل إهمالها وعدم التعامل والتفاعل معها من خلال سياسات عقلانية الى تهديد الوحدة الوطنية. وهو أمر لا يمكن معالجته بشكل جدي في غياب مجتمع مدني حقيقي.

٤-٣- إن المجتمع المدني يتوافر على آليات مهمة تحقق قدراً معقولاً ومقبولاً من التوازن بين المصالح الخاصة والمصالح العامة التي لا يمكن لأي مجتمع أن يقوم وينهض ويستقر دون التفاعل المستمر بينهما، تلك الآليات تتمثل فيما يوفره الرأي العام الذي يبلوره المجتمع المدني عبر مؤسساته وتفاعلاتها فيما بينها من ناحية وبينها وبين الدولة أو مؤسسة أو أكثر من مؤسساتها من جهة أخرى، إذا ما جرى الاخلال بهذا التوازن. وطبيعي القول انه لا وجود لرأي عام حقيقي دون مجتمع مدني حقيقي هو الآخر.

المجتمع المدني أيضاً وبالأطر التي يوفرها للتفاعل السلمي يمكن أن يغير من شكل

وجوهر الصراعات التقليدية القومية والطائفية الدينية التي عادة ما يكون المجتمع بأسره الخاسر الاكبر فيها أيا كان الطرف الذي يمكن أن يحقق تقدماً على غيره، الى صراعات محكومة بالقواعد والآليات التي يوفرها المجتمع المدني، وتنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع، وبينهم وبين الدولة، يما يفضي الى توسع هامش الحرية وفسح المجال للمبادرات الفردية لكي تنمو وتزدهر ومن ثم تدفع للتقدم الاجتماعي والسلم الاهلي وتحول دون تدمير المجتمع لنفسه بنفسه عن طريق الصراع الذي يأخذ طابع العنف المدمر بين مكوناته المختلفة.

٤-٤- والى جانب هذا وذاك، بات من المسلم به، إن نجاح أي مشروع للتغيير والاصلاح وللتنمية الشاملة المستمرة وللتقدم يحتاج الى تضافر جهود كل الافراد والفئات والجماعات والاطراف والمكونات الاجتماعية على اختلاف إنتماءاتها ورؤاها ومصالحها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية ومشاركتها مشاركة فعلية وحقيقية من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

٥. الخاتمة

إنه وبغض النظر عما يثار حول مفهوم المجتمع المدني، إلا أن هناك شبه إجماع من قبل الباحثين والكتاب والمثقفين عموماً على أهميته وضرورته بالنسبة للبلدان العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص.

ويمكن القول بأن هذه المؤسسات موجودة بشكل أو بآخر وبدرجة أو بأخرى لكنها بالتأكيد ضعيفة أو شكلية إما لأنها قامت على أسس هشة أو بسبب تدخل الدولة في قيامها وتحويلها والاشراف على نشاطاتها، أو للاثنين معاً. الامر الذي جعلها قاصرة وعاجزة عن التعبير عن حاجات المجتمع ومن ثم غير قادرة عن استقطابه. لذا نجد أنه من الضرورة بمكان إعادة النظر في أسس إنشاء هذه المؤسسات وطبيعة بناها وهيالكها ومضمون نشاطاتها وخاصة في العراق الذي بات يتوافر على عدد من هذه المؤسسات يناهز ما هو موجود منها في اكثر البلدان الغربية تقدماً وإستقراراً وفاعلية للمجتمع المدني. إلا أن ٩٨% ثمان وتسعون بالمائة من هذه المؤسسات هي مؤسسات وهمية والباقي مؤسسات عديمة الفاعلية، حتى الآن على الأقل. ومن هنا أهمية إعادة النظر فيما هو موجود منها ومحاولة تفعليها لتنهض بمهامها ووظائفها المجتمعية.

وبالمقابل علينا أن ندرك، إن المسألة لا تتعلق بطبيعة وأداء هذه المؤسسات فقط وإنما ايضاً بموقف الدولة والسلطة من هذه المؤسسات، وبوعي وإدراك المجتمع في العراق للتحديات التي تواجهه والتي يجب ان تقوده لوعي الحاجات التي تحد من التاثير السلبي لتلك التحديات وهي:

٥-١- ضمان الحقوق والحريات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٥-٢- إستقلال القضاء وإحترام سمو القانون والنزول عند أحكامه.

٥-٣- بناء الهوية الوطنية من خلال ثقافة وطنية شاملة تكون محصلة لتفاعل الثقافات الثانوية الاخرى وتعبيراً عنها.

٥-٤- المباشرة بعملية تنمية مبرمجة شاملة ومتوازنة تحقق تقدماً اقتصادياً واجتماعياً وتعيد

بلورة الطبقة الوسطى أداة التغيير الطبيعي في المجتمع.

٥-٥- تفعيل دور الرأي العام وحث الناس على المشاركة في الحياة العامة والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم في إطار القانون.

٥-٦- صياغة سياسة أمنية قوامها حماية أمن الفرد والمجتمع والدولة.

ولابد من القول أخيراً، إنه قبل هذا أو ذاك يجب إنهاء الاحتلال وإعادة بناء البلاد بالاعتماد على النفس وتطوير وبلورة المجتمع لتجاربه الخاصة في الديمقراطية والحرية وإعادة البناء السياسي والاجتماعي والقيمي الحضاري.